

الانفتاح التجاري وواقع التنمية الاقتصادية بالجزائر: دراسة قياسية تحليلية (1990-2021)

Trade openness and the reality of economic development in Algeria: an econometric and analytical study

بوشنافة رضا*

¹ جامعة البليدة 2 لوئيسي علي، مخبر الإبداع وتغيير المنظمات والمؤسسات، /bouchenefa.reda@gmail.com
r.bouchenafa@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام: 2023/03/04 تاريخ القبول: 2023/05/07 تاريخ النشر: 2023/06/06

ملخص:

استهدفت الدراسة تقصي واقع الانفتاح التجاري وتحديد آثاره على التنمية الاقتصادية بالجزائر في جانبين تحليلي وقياسي، فأوضحت الدراسة أن الجزائر تبنت الانفتاح التجاري بمفهومه الواسع وهو ما وضعه مؤشر القيود الجمركية، والذي تراجع إلى 10% سنة 2020، غير أن مساهمة تحرير التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية الجزائرية محدودة وخاصة على المدى الطويل في جانب الواردات. فالانفتاح التجاري المرتبط بسعر النفط لا يؤدي إلى تغيير هيكلية حقيقي في بنية الاقتصاد الوطني لاستدامة التنمية الاقتصادية، إلا بتوفير المحددات الحديثة للتنمية الاقتصادية كقطاع مالي كفؤ، وبيئة جاذبة للاستثمار. وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تفهم السوق وتسهيل الدخول إليه واحتواء الاقتصاد غير الرسمي.

الكلمات المفتاحية : إنفتاح تجاري¹؛ تنمية اقتصادية²؛ قياسي³.

تصنيف JEL : F1 ; O1 ; C1

Abstract:

The study aimed to investigate the reality of trade openness and determine its effects on economic development in Algeria in two aspects, analytical and measurable. The study showed that Algeria adopted trade openness in its broadest sense, as indicated by the customs restrictions index, which declined to 10% in 2020. But The contribution of foreign trade liberalization to Algerian economic development is limited, Especially in the long run on the import side. Trade openness linked to the price of oil does not lead to a real structural change in the structure of the national economy to sustain economic development, By providing modern determinants of economic development as an efficient financial sector and an attractive environment for investment. Encouraging small and medium enterprises, in addition to understanding the market, facilitating access to it, and containing the informal economy

Keywords: Trade openness¹; economic development²; Econometric³.

Jel Classification Codes : F1 ; O1 ; C1

*بوشنافة رضا،

I. مقدمة:

لازال الانفتاح التجاري يلقي اهتماما وتأييدا واضحا من صناع القرار في الدول المتقدمة والنامية، كما يجري العمل على الترويج له والعمل على تطبيقه في إطار حملة واسعة تقوم بها المؤسسات الاقتصادية الدولية على وجه الخصوص. من منطلق ما أصبحت تؤكد عليه الدراسات الاقتصادية التطبيقية من أن هناك علاقة جد إيجابية بين الانفتاح التجاري والتنمية الاقتصادية، مما يعني إدراك الدول لمكاسب الانفتاح التجاري وأنه عليها أخذ نصيبها من شبكة الإنتاج العالمي والتدفقات المختلفة الناتجة عنه، وهو ما جعله أولوية للسياسة الاقتصادية.

إن عملية الانفتاح ستشمل الانخراط في علاقات وشركات جديدة؛ كما انما لا ترتبط بأهداف جزئية بل أهدافا كلية وأكثر شمولاً، فالسياسة التجارية بالنسبة للجزائر، لا ترتبط فقط بأهداف تنظيم العلاقات الخارجية الاقتصادية (القضاء على العجز أو الاختلال في الميزان التجاري) وإنما ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف التنمية الاقتصادية والتي تسعى إلى تحقيقها الجزائر، سواء من حيث النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل الوطني، وزيادة التشغيل وتحسين ظروف المعيشة وتحقيق الاستقرار على مختلف المستويات. وعليه فالتجارة الخارجية من أهم أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية وهي جزء متكامل من السياسات الاقتصادية الكلية وتدور في إطارها، وهو ما يدفع الدول والحكومات للوقوف على المستوى الذي بلغته من تحرير تجارتها الخارجية، ومعرفة مدى تأثير الانفتاح التجاري على أدائها الاقتصادي وفي هذا الخصوص ظهرت في التطبيقات الاقتصادية مؤشرات لقياس درجة الانفتاح التجاري في محاولة لمعرفة مدى انفتاح الدول واستخدامها في تعزيز فهم أنماط التجارة الخارجية لبلد ما وانعكاساته على التنمية الاقتصادية.

■ إشكالية الدراسة:

تضطلع الدراسة بتقصي واقع الانفتاح التجاري الذي تبنته الجزائر في أوائل تسعينيات القرن الماضي وتحليل انعكاساته على التنمية الاقتصادية بمفهومها الواسع، حيث تحاول الإجابة على الإشكالية التالية: ما هي انعكاسات الانفتاح التجاري على التنمية الاقتصادية بالجزائر؟

■ فرضيات الدراسة:

تمت صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- 1 - يوجد تأثير للمصادر والواردات على التنمية الاقتصادية بالجزائر في الأجلين القصير الطويل عند معنوية 5%.
- 2 - ساهم الانفتاح التجاري بالجزائر في تعزيز تنافسية الاقتصاد الجزائري.
- 3 - ساهم الانفتاح التجاري بالجزائر في تعزيز تنافسية السياحة الجزائرية.
- 4 - ساهم الانفتاح التجاري في تعزيز التنمية البشرية بالجزائر.

■ أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من الموقع الذي أصبح يمثل الانفتاح التجاري ضمن المنظومة الاقتصادية الكلية وتأثيره على التنمية الاقتصادية، إذ نسعى من خلاله إلى الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة والشارحة لهذه العلاقة وانعكاساتها على واقع التنمية الاقتصادية بالجزائر؛ الأمر الذي من شأنه أن يساعد في توفير توجيهات لمتخذي القرار الاقتصادي والشركاء في التنمية.

■ أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- تقصي واقع تحرير التجارة الخارجية الجزائرية؛
- الاستكشاف التحريبي القياسي للعلاقة بين الانفتاح التجاري والتنمية الاقتصادية بالجزائر خلال فترة الدراسة؛
- تحليل واقع التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل الانفتاح التجاري.

■ الدراسات السابقة:

من الدراسات التي تناولت موضوع الانفتاح التجاري وعلاقته بالتنمية الاقتصادية دراسة (Halit Yanikkaya; 2003) بعنوان: Trade openness and economic growth : across empirical investigation، والتي أوضحت أن تحرير التجارة الخارجية ليس له علاقة بصفة مباشرة بالنمو الاقتصادي عند استخدام عدد كبير من تدابير الانفتاح التجاري، كما أن القيود التجارية أثبتت أنها ترتبط وبدرجة كبيرة مع النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية.

وعن دراسة (ElsevierM Fetahi-Vehapi, L Sadiku, M Petkovski, 2015) بعنوان Empirical Analysis of the Effects of Trade Openness on Economic Growth: An Evidence for South East European Countries، فهدفت إلى تحليل آثار الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي لدول جنوب شرق أوروبا بالرغم من أنها في مراحل مختلفة من التنمية الاقتصادية والتكامل مع الاتحاد الأوروبي للفترة 1996-2012، باستخدام طريقة (GMM) كأسلوب للتقدير، وقد بينت الدراسة أن الآثار الإيجابية للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي مشروطة بدخل الفرد والاستثمار الأجنبي المباشر ومدى تكوين رأس المال الثابت، كما أن الانفتاح التجاري أكثر فائدة بالنسبة للدول ذات الدخل الفردي الأعلى. أما دراسة (Marilene Huchet-Bourdon, Chantal le Mouel, Mariana Vijil ;2018)، فقد هدفت الدراسة إلى إثراء طرق قياس الانفتاح التجاري مع مراعاة بعدين مختلفين لتكامل البلدان في التجارة الدولية يتمثل في جودة الصادرات؛ وتنوعها، على حوالي 169 دولة خلال الفترة (1998-2014)، فأوضحت الدراسة أن الدول المصدرة لمنتجات عالية الجودة ومتنوعة تنمو بسرعة أكبر، كما أن الانفتاح التجاري في ظل الصادرات منخفضة الجودة يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من وجود دراسات سابقة تناولت الموضوع في دول مختلفة متقدمة أو نامية، فإن هذه الدراسة تحاول تحقيق الهدف على الاقتصاد الجزائري خلال فترة التحرير التجاري، للوقوف على مدى نجاعة ومساهمة التدابير المتخذة في تحرير التجارة الخارجية خلال هذه المرحلة في تعزيز التنمية الاقتصادية.

II. الإطار النظري للدراسة

تتطلب منا إشكالية هذه الورقة البحثية بداية بعرض التجربة الجزائرية في تحرير تجارتها الخارجية، بالإضافة إلى عرض مختلف المؤشرات العلمية ذات الصلة بقياس درجة الانفتاح التجاري.

II. 1. التجربة الجزائرية في تبني الانفتاح التجاري

بعد احتكارها لقطاع التجارة الخارجية لقراءة ثلاث عقود (1963-1989)؛ برزت ثلاث مظاهر على مستوى الاقتصاد الجزائري تمثلت في: الندرة، التبعية (الغذائية والتكنولوجية)، توسع نشاط الاقتصاد الموازي (تهرب وتحويل وغش ضريبي). الأمر الذي أدى إلى طغيان المضاربة، الرشوة، المحاباة والفساد الإداري. فكان لابد من إعادة تنظيم التجارة الخارجية الجزائرية، فبدأت أولى خطوات تحريرها بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، بالاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف وتم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها، كما تمكن القطاع الخاص من الدخول بحرية في عمليات التجارة الخارجية.

إن بداية الانفتاح على التجارة الخارجية الجزائرية أقرته المادتين 40 و 41 من قانون المالية التكميلي لسنة 1990، إذ تم التأسيس لنظام الوكلاء المعتمدين وتجار الجملة، وبالتالي أصبح استيراد السلع لإعادة بيعها على حالها أمرا مسموح به لهاته الفئة من المتعاملين الاقتصاديين، إلا أن هذا الانفتاح كان له طابع تقييدي وجزئي. فصدر المرسوم التنفيذي رقم 91-37، والذي جاء بمبدأ تحرير التجارة الخارجية، فأصبح بإمكان المؤسسات العمومية أو الخاصة، وكل شخص طبيعي أو معنوي بمارس وظيفة تاجر بالجملة بالسجل التجاري أن يقوم بعمليات التجارة الخارجية ومهما كانت نوعية البضاعة المستوردة، إلا فيما يخص المواد ذات الاستهلاك الواسع والتي تبقى تتطلب تسجيلها ضمن قائمة شروط الإدارة التجارية.

أما فيما يتعلق بالجانب المالي والتنظيم البنكي الذي تخضع له عمليات التجارة الخارجية فقد أصدر بنك الجزائر التعليمات رقم 91-03 والذي تنص على إجبارية التوطين البنكي للواردات، بالإضافة إلى إجبارية البحث عن تمويلات خارجية مناسبة لطبيعة وحجم السلع المستوردة. وعلى هذا الأساس أصبح النظام البنكي المنظم الوحيد للتجارة الخارجية. ومع الشروع في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الوطني أخذ الإصلاح الجمركي على عاتقه تخفيض التعريفات الجمركية والتي وصلت إلى 30% كحد أقصى من خلال الإصلاح الإجمالي للتعريفات الجمركية لسنة 2002، كما عرف الإطار القانوني للتجارة الخارجية تشريع جديد كرسه إصدار الأمر 03-04، والذي كرس مبدأ حرية عمليات التجارة لكل شخص طبيعي ومعنوي يمارس نشاطا اقتصاديا بصفة منتظمة، وأبقى هذا التشريع على استثناءات لحرية الاستيراد والتصدير واستثناءات أخرى تتعلق بوسائل حماية الإنتاج الوطني من ممارسات الإغراق والدعم وهي إجراءات مطابقة تماما لقواعد المنظمة العالمية للتجارة في هذا المجال. أما عن سعر الصرف فقد عرف عدة تخفيضات بهدف زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير.

ولم توقف الجهود الحكومية على لواردات فقط، فق اتجهت إلى تشجيع الصناعات الوطنية لدعم قدرتها التنافسية وذلك خلال (بوشنافة، 2015، ص 209):

- السماح للمصدر بالتصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة عند قيامه بعملية تصدير منتجات غير النفطية وفق القانون رقم 90-02؛
- استحداث إطار مؤسسي لترقية الصادرات خارج المحروقات لتوفير الدعم والإسناد لتنويع الصادرات من خلال إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)، الشركة الجزائرية للأسواق والمعارض (SAFEX)، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات؛
- تصميم برنامج جزائري فرنسي لدعم الصادرات غير النفطية سنة 2008 بتكلفة بلغت 2,1 مليون دولار، بهدف تعزيز القدرات التصديرية للمؤسسات الوطنية مع التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم تأهيل 44 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للتصدير مع نهاية سنة 2010؛
- عصنة إدارة الجمارك على مستوى آليات عملها بما يتناسب مع التحولات الاقتصادية الدولية وتسهيل الإجراءات الجمركية للمؤسسات العاملة في قطاع التصدير.
- توقيع اتفاقية التوأمة المؤسساتية في 20 مارس 2014 بين الوكالة "ألجكس" وكل من فرنسا والنمسا لتعزيز قدرات الوكالة في مرافقة ودعم الشركات الوطنية المصدرة.

غير أن الأزمة النفطية لسنة 2014 والتي أدت إلى تراجع أسعار النفط من مستويات قياسية تجاوزت 100 دولار للبرميل إلى ما دون 50 دولار للبرميل، كان لها الأثر البارز على الاقتصاد الجزائري، وانعكاسات على توجهات الحكومة فيما يتعلق بجائبي الصادرات والواردات وطريقة سير الانفتاح التجاري في المرحلة القادمة، فقد باتت الحكومة الجزائرية تتبنى توجهها جيدا لتنويع أسواق التصدير، كما تبنت سنة 2015 سياسة رخص الاستيراد لتحديد حصص للسلع المستوردة في حدود معينة وبنسب محدودة فتراجع عملية استيراد السيارات

II. 2. مؤشرات قياس الانفتاح التجاري

هناك عديد المؤشرات التي تعنى بقياس درجة الانفتاح التجاري للدول، والتي تقسم على نوعين: البسيطة والنسبية.

II. 1.2. مؤشرات الانفتاح التجاري البسيطة

وهي الأكثر استخداما، حيث تهدف إلى التقييم المباشر لدرجة انفتاح اقتصاد ما على التجارة الخارجية وذلك من خلال ملاحظة معدل الانفتاح (Jean-Marc Siroën, 2000, P03)، ومنها:

➤ **مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي** : تعتبر نسبة مجموع التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من أهم مقاييس درجة الانفتاح الاقتصادي. وفق العلاقة التالية: $(X+M)/PIB$ (Michel Zabato, 1996, P84)، فهو يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأي دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد بالنسبة لها، وبالتالي فهو يبين درجة انكشاف الاقتصاد المحلي على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به، فإذا كان مرتفعا دل ذلك على اعتماد الدولة وبشكل كبير على العالم الخارجي مما يجعل اقتصادها أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية، ويشير أيضا ارتفاعه إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته وللحصول منها على حاجاته. ومن ثم إلى مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية.

➤ **مؤشر التركيز السلعي للصادرات** : يقيس هذا المؤشر مدى تركيز صادرات دولة ما على سلعة أو عدد قليل من السلع، وبالتالي فهو يوضح قدرة المنتجات الوطنية على التواجد في الأسواق الأجنبية والمنافسة فيها ومدى التبعية الاقتصادية، فالتركيز على سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع (لاسيما الأولية منها) في توليد جزء هام من الناتج المحلي الإجمالي، دليل على تبعية هذا الاقتصاد للخارج وعلى سرعة تأثره بالتقلبات التي تتعرض لها أسواق صادراتها وحصيلتها من العملات الصعبة. ولقياس مدى التركيز السلعي للصادرات في دولة ما فإنه يستخدم معامل "Hirschman" وفق العلاقة الرياضية التالية: (حسان خضر، 2012، ص08):

$$X_i: \text{قيمة الصادرات من السلعة } i;$$

$$X: \text{إجمالي الصادرات، } I: \text{إجمالي عدد الصادرات الممكن تصديرها.}$$

وتنحصر قيمته بين الصفر والواحد، حيث قيمة الواحد تعني التركيز التام للصادرات أي أن الدولة المصدرة تعتمد في صادراتها على عدد محدد من السلع، وكلما اقترب من الصفر كلما كانت درجة التنوع أعلى، وعندما يصل إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمي.

➤ **مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات:** يعتبر هذا المؤشر كسابقه إذ يقيس مدى اعتماد الدولة في صادراتها على دولة معينة أو عدد قليل من الدول فارتفاعه يجعل الدولة المعنية معرضة للتقلبات الاقتصادية والسياسية في الدول المستوردة (السواعي، 2006، ص61). ويقاس باستخدام معامل "Hirschman"، وفق العلاقة الرياضية التالية:

$$CG: \text{مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات، } X_{it}: \text{صادرات الوطنية للدولة (i) خلال السنة (t)، } X_t: \text{مجموع الصادرات الوطنية.}$$

II. 2.2. مؤشرات الانفتاح التجاري النسبية

تهدف هذه المؤشرات إلى تقييم السياسة التجارية والتدابير الحمائية داخل الدولة، وضمن هذه الفئة من المؤشرات نجد معدل التعريف غير الموزون ومعدل التعريف الموزون.

➤ **معدل التعريف غير الموزون:** يحسب هذا المعدل بواسطة عدد معدلات التعريفات الجمركية لكنه لا يعكس مستوى الانفتاح الحقيقي؛ كونه لا يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للسلع المستوردة، ولهذا نلجأ إلى استخدام مؤشر آخر يعكس الأهمية النسبية للسلع.

➤ **معدل التعريف الموزون:** يأخذ معدل تعريف كل سلعة ويرجحها بأهميتها النسبية. وهو الآخر تكتنفه بعض الحدود التي تتعلق بقانون الطلب، فبافتراض أن مرونة الطلب واحدة لجميع السلع فإن الطلب على السلع ذات التعريف المرتفعة نسبياً يميل إلى الانخفاض بسبب فرض رسوم جمركية ذات عبء ثقيل، بينما السلع ذات التعريف المنخفضة نسبياً يميل الطلب عليها إلى الارتفاع لكن بدرجة أقل.

II. 3.2. مؤشر الانفتاح التجاري حسب نموذج Sachs et Warner (1995)

حاول مؤشر هذا النموذج إعطاء تفسير أكثر واقعية لقياس وتقييم سياسات الانفتاح التجاري للدول. فدارت حدود دراسة Sachs et Warner على مجموعة من الدول النامية والمتقدمة، فكانت أدلة الحكم على الدول أنها تتبنى سياسة الانفتاح التجاري متمثلة في خمسة معايير، فإذا توفرت لا ستصنف هذه الدول ضمن الاقتصاديات المنفتحة على التجارة الخارجية، بينما البلدان التي تتحقق فيها هذه المعايير فتصنف ضمن المغلقة. وهذه المعايير هي (Bertrand Blancheton, 2004, P20):

- الحواجز الجمركية تغطي أكثر من 40% من المبادلات.
- متوسط معدل الحواجز الجمركية يساوي 40% أو أكثر.
- وجود سوق سوداء تفوق حصتها 20%، وينظر إلى حصتها في الاقتصاد من خلال الانحرافات بين سعر الصرف على مستوى السوق الموازي وبين سعر الصرف الرسمي.
- وجود نظام سياسي اشتراكي بالدولة، كون هذا الأخير يساعد على بقاء الدولة مغلقة.
- احتكار الدولة لقطاع التصدير، وبالأخص الصادرات الرئيسية منها.

إن قياس وتقييم درجة الانفتاح التجاري وفق مؤشر هذا النموذج يؤخذ عليه أنه مرتبط بمتغيرات اقتصادية أخرى وليس بالضرورة أن تعبر عن مدى حرية التجارة الخارجية (عبد العزيز، 2012، ص33). مما يعني أن قياس الانفتاح التجاري يواجه عدة صعوبات، فلا يوجد معيار واحد يلقي إجماعاً من قبل الاقتصاديين أو حتى من قبل المنظمات الدولية، نظراً لاختلاف مفهوم الانفتاح في حد ذاته، بالإضافة إلى عدم إمكانية تطبيق بعض المعايير على كل التدفقات نظراً لاختلاف طبيعتها. لكن هذه

الصعوبات لا تعني بالضرورة عدم الاعتماد على هذه المؤشرات لتحليل أداء التجارة الخارجية لأي دولة، فهي تبقى من الأدوات المهمة لهذا الغرض، لذا ستحاول الدراسة الاعتماد على بعض من هاته المؤشرات وإسقاطها على حالة التجارة الخارجية الجزائرية.

III. الإطار التجريبي للدراسة

بعد عرض مراحل تحرير التجارة الخارجية الجزائرية ومختلف المؤشرات لقياس الانفتاح التجاري، نهدف من خلال هذا المحور لتحليل درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري وتقدم نموذج قياسي لأثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية (مثلة في النمو الاقتصادي).

III. 1. تحليل درجة الانفتاح التجاري بالجزائر

لتحليل درجة الانفتاح التجاري بالنسبة للاقتصاد الجزائري نعمل بداية إلى تحليل تطور نسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ثم تحليل القيود الجمركية للتجارة الخارجية والتركيز السلعي للصادرات الجزائرية

III. 1.1. تطور نسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي

إن هذا المؤشر يعكس مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فكلما كان مستقرا بمعنى أن لصادرات والواردات وكذا الناتج المحلي تنمو في تناسق وتوافق دل ذلك على ضعف تأثير الاقتصاد بالمتغيرات الخارجية، في حين أنه إذا كان متذبذبا بين الارتفاع الشديد والانخفاض دل ذلك على حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية. والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (01): تطور نسبة مجموع التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي الجزائري 1990-2020

السنوات	النسبة	السنوات	النسبة	السنوات	النسبة	السنوات	النسبة	السنوات	النسبة
1990	33,92	1997	46,88	2004	59,05	2011	60,75	2017	56,14
1991	41,60	1998	39,65	2005	64,38	2012	58,82	2018	57,96
1992	38,37	1999	44,63	2006	64,89	2013	57,49	2019	52,12
1993	37,10	2000	56,96	2007	65,01	2014	63,09	2020	42,96
1994	43,23	2001	53,19	2008	69,65	2015	55,19		
1995	49,95	2002	54,32	2009	61,33	2016	63,23		

المصدر: من إعداد الباحث؛ بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (01) في الملاحق.

إن تحليل درجة الانكشاف الاقتصادي في التجارة الخارجية الجزائرية من خلال الجدول أعلاه يتبين أنها تتراوح ما بين 33,92% و 69,65%، مما يعني ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري والتي لم تقل عن نسبة 40% غالبا، كما تميزت كذلك بعدم الاستقرار، كما أن درجة هذا المؤشر تدل على قوة ارتباط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد العالمي وأنه مفتوح تجاريا، وتعكس نتائج المعطيات والظروف التي اتسم بها الاقتصاد العالمي والتغيرات التي حدثت في الكميات المصدرة من المحروقات وأسعارها، وتبعاً كذلك للإجراءات والسياسات التجارية المطبقة بهدف تحرير التجارة الخارجية الجزائرية ومدى تأثيرها على الواردات. ففي الفترة 1990-1999 انتقلت قيمة المؤشر من 33,92% سنة 1990 إلى 49,95% سنة 1995 كنتيجة لارتفاع معدل نمو الصادرات (61,19%) والواردات (50,87%) معا، فالنمو المحقق في جانب الصادرات يعود إلى التحسن في كمية وأسعار المحروقات، أما عن الواردات فإن ارتفاعها يعود إلى دخول القطاع الخاص في عمليات التجارة الخارجية. وبعد سنة 2000 سجل المؤشر قيم بين 53,19% و 69,85%، كنتيجة لارتفاع أسعار المحروقات والتحسين في الكميات المصدرة من النفط الخام الجزائري، كذلك اتسمت هذه الفترة بإتباع الحكومة لمخططاتها التنموية التي شملت مختلف

المجالات لتعزيز التنمية الاقتصادية، مما كان لها أثار على قيمة الواردات والتي عرفت ارتفاع طوال الفترة 2000-2013. واستمرارها حتى سنة 2019، غير أن درجة الانفتاح تراجعت سنة 2020 فبلغت 42.96% كنتيجة لتأثر الاقتصاد العالمي بمخلفات أزمة كورونا وما تبعها من تراجع في حجم التبادلات التجارية الدولية نتيجة الإغلاق المفروض في أغلب دول العالم. خاصة ما تعلق بسوق الطاقة العالمي فقد هوت أسعار النفط بشكل حاد في المراحل الأولى لتفشي الفيروس، ولم تتمكن السياسات التحفيزية للاقتصاد الوطني من تخفيف أثارها، كون الجزائر في هاته المرحلة عملت على التكيف بسلاسة مع الوضع الجديد.

إن مستويات هذا المؤشر مرتبطة بالدرجة الأولى بالتغيرات في أسعار المحروقات وما يطرأ من تطورات في حجم الطلب العالمي عليها، وبالتالي فهي تابعة لعوامل خارجية تتميز بعدم الاستقرار فتحسن الظروف الخارجية (الأسعار والكميات) ساهمت في زيادة نسبة الانفتاح لتصل إلى أقصى قيمة لها سنة 2008 بـ 69,65% . ومع التنوع السلعي الذي تعرفه الواردات الجزائرية والتركيز السلعي لصادراتها، تجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للتأثر الشديد بكافة التقلبات التي تحدث في السوق العالمية.

III. 2.1. تحليل مؤشر القيود الجمركية للتجارة الخارجية

استخدمت الدراسة مؤشر معدل التعريف الجمركية المطبقة على جميع المنتجات بالأوساط المرجحة كنسبة مئوية، بحيث أن انخفاضه يدل على زيادة درجة الانفتاح التجاري، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (02): معدل التعريف الجمركية المطبقة على المنتجات المستوردة بالأوساط المرجحة

السنة	1993	1997	1998	2001	2002	2003	2009	2014	2016	2018	2019	2020
م ت ج	15.4	16.9	17.3	15.2	13	12	8.6	8.3	8.8	10.0	10	10.2

المصدر: البنك العالمي. قاعدة البيانات. على الرابط: <http://data.albankaldawli.org>

وفقا للبيانات الواردة في الجدول رقم (02)، فإن معدلات الرسوم الجمركية المطبقة على المنتجات المستوردة للفترة (1993-2001) بقيت مرتفعة وتجاوزت 15%، وهو أمر منطقي قصد حماية الصناعة الوطنية، كما أن أغلبية الدول التي تكون في بدايات انفتاحها تنسم فيها معدلات التعريفات الجمركية بالارتفاع. وبالنسبة للجزائر فإن بقاء معدلات الرسوم الجمركية مرتفعة يرجع إلى حاجة الحكومة لموارد مالية لتمويل الإنفاق العام خاصة مع تراجع أسعار النفط خلال هذه الفترة. وفي الفترة (2002-2014) بدأت قيمة المؤشر في الانخفاض التدريجي لتصل إلى 8,3 سنة 2014، نتيجة استمرار انخفاض الحدود القصوى للتعريف الجمركية على الواردات ابتداء من سنة 2002 إلى 30% كحد أقصى، هذا بالإضافة إلى دخول الجزائر في عديد اتفاقيات التجارة الحرة كالشراكة الأورو متوسطية والمنظمة العربية للتجارة الحرة. وعن الفترة (2014-2020) نلاحظ ارتفاع طفيف في معدلات التعريف الجمركية كانعكاس لازمة النفطية سنة 2014، كنتيجة لرفع حزمة المواد المستوردة الخاضعة للرسم الإضافي المؤقت من 998 إلى 2600 منتج سنة 2019 وهذا لكبح العشوائية التي عرفها نشاط الاستيراد كغطاء لتهريب العملة الصعبة من خلال تضخيم الفواتير، ولتجسيد هذه الرؤية تم تطبيق رسوم جمركية من 100 و 150 إلى 200% على كافة المنتجات المستوردة التي تعرف نسبة إنتاج محلي يضمن تغطية السوق الوطنية. وفي حالة وجود العجز فإن الرسم الوقائي ينخفض إلى حدود 30 إلى 50%، مع ذلك فإن ارتفاع الرسوم الجمركية خلال الفترة (2014-2020) يبقى طفيفا مما يدل على أن الجزائر حافظت على توجهها نحو الانفتاح التجاري.

III. 3.1. تحليل مؤشر التركيز السلعي للصادرات الجزائرية

لتحليل تطور نسب مؤشر التركيز السلعي للصادرات الجزائرية نعتمد على الجدول التالي والذي تم إعداده بناء على بيانات التركيبة السلعية للصادرات وفق مؤشر "Hirschman".

الجدول رقم (03): مؤشر التركيز السلعي للصادرات الجزائرية للفترة 2000-2020

السنة	مؤشر التركيز	السنة	مؤشر التركيز	السنة	مؤشر التركيز
2000	0,9558	2007	0,9648	2014	0.9548
2001	0,9463	2008	0,9613	2015	0.9427
2002	0,9382	2009	0,9624	2016	0.9411
2003	0,9565	2010	0,9574	2017	0.9460
2004	0,9613	2011	0,9554	2018	0.9469
2005	0,9686	2012	0,9544	2019	0.9424
2006	0,9654	2013	0,9478	2020	0.9150

المصدر: من إعداد الباحث؛ بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (01) في الملاحق.

لقد حافظ مؤشر التركيز السلعي للصادرات الجزائرية على مستواه المرتفع ما بين 0,9150 و 0,9686؛ مقتربا من الواحد وهو ما يفضي إلى القول بأن الجزائر لم تسجل أي زيادة فيما يخص تنوع صادراتها مقارنة بالتنوع في الصادرات العالمية. وهذا التركيز السلعي في الصادرات يعرضها للتأثر بالتقلبات الحادة التي تشهدها أسواق النفط العالمية ولخصيلتها من النقد الأجنبي. ومثل هذا التركيز يتناقض مع أهداف التحرير.

III. 2. قياس أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

يهدف هذا المحور إلى تقديم نموذج قياسي يفسر أثر كل من الصادرات والواردات الجزائرية على النمو الاقتصادي؛ وإن النموذج الذي نحن بصدد بناءه تتمثل صياغته الدالية في:

حيث:

GDP: النمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي؛

Exp: حجم الصادرات الجزائرية؛

Imp: حجم الواردات الجزائرية؛

ولغرض دراسة النموذج المقترح تم استخدام بيانات سنوية للفترة (1990-2020) لكل المتغيرات محل الدراسة. وإن تحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي خلا فترة الدراسة سيكون وفق منهجين؛ الأول: طريقة المربعات الصغرى؛ الثاني: نموذج فترات الإبطاء الموزعة (ARDL) من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، لتقدير معالم النموذج على المدى القصير والطويل.

III. 1.2. أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية

لتقدير معالم النموذج المذكور أعلاه بطريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)، فقد تم الاستعانة ببرنامج Eviews9 فكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (04): نتائج تقدير أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر بمنهج MCO

Dependent Variable: GDP				
Method: Least Squares				
Included observations: 31				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	699665.3	328692.9	2.128629	0.0422
EXP	1.096267	0.165474	6.625002	0.0000
IMP	2.176266	0.136630	15.92815	0.0000
R-squared	0.978690	Mean dependent var		9032737.
Adjusted R-squared	0.977168	S.D. dependent var		6932548.
S.E. of regression	1047520.	Akaike info criterion		30.65351
Sum squared resid	3.07E+13	Schwarz criterion		30.79229
Log likelihood	-472.1295	Hannan-Quinn criter.		30.69875
F-statistic	642.9805	Durbin-Watson stat		1.131123
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews9.

كقراءة إحصائية عامة على النموذج نشير إلى أن كل من الصادرات والواردات الجزائرية معنوية عند 5% وهذا وفقا لاختبار (Student)، حيث كلما ارتفعت الصادرات الجزائرية بـ 1% يرتفع حجم النمو الاقتصادي الجزائري بـ 1.09%؛ بينما الواردات تساهم في ارتفاع النمو الاقتصادي بـ 2.17%؛ أما اختبار Fisher فيشير إلى أن النموذج معنوي ككل، بينما معامل التحديد المصحح يوضح أن متغيرات التجارة الخارجية الجزائرية (الصادرات والواردات) تفسر ما نسبته 97.71% من التغيرات التي يمكن أن تحدث في حجم الفو الاقتصادي بالجزائر .

III. 2.2. أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي باستخدام منهج (ARDL)

إن هذا المستوى من النمذجة يطلق عليه نموذج فترات الإبطاء الموزعة (ARDL) يتم الاعتماد عليه في التقدير لإمكانية تطبيقه سواء كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو من الدرجة الصفر، وهو ما وقفنا عليه عند تحليل درجة استقرارية متغيرات الدراسة حيث أن كل من GDP و IMP و EXP متكاملة من الدرجة الأولى. كما أن استخدامه يساعد في تقدير معالم نموذج الدراسة على المدى القصير والطويل في معادلة واحدة من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) وصياغته تكون كالتالي:

$$\Delta GDP_t = \alpha_0$$

كما يمكن استخراج العلاقة طويلة الأجل من النموذج السابق وهي كالتالي:

ولتقدير نموذج الدراسة واختبار التكامل المشترك وفق منهج (ARDL)، فقد تم اختيار فترة التأخير المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في النموذج باستخدام معياري (AIC) و (SH)، غير أن برنامج Eviews يختارها ألياً، والجدول التالي يوضح نتائج التقدير:

الجدول رقم (05): نتائج تقدير أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر بمنهج ARDL في الأجل القصير

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: GDP				
Selected Model: ARDL(4, 4, 4)				
Included observations: 27				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.210853	0.196025	1.075643	0.3032
D(GDP(-2))	0.108825	0.256950	0.423525	0.6794
D(GDP(-3))	1.306690	0.151975	8.598036	0.0000
D(EXP)	1.075890	0.093369	11.522992	0.0000
D(EXP(-1))	-0.189960	0.180543	-1.052163	0.3135
D(EXP(-2))	1.028290	0.248413	4.139432	0.0014
D(EXP(-3))	-1.537959	0.143935	-10.685073	0.0000
D(IMP)	-0.674207	0.164829	-4.090341	0.0015
D(IMP(-1))	1.561458	0.309976	5.037358	0.0003
D(IMP(-2))	-1.250469	0.463043	-2.700544	0.0193
D(IMP(-3))	-0.530214	0.428724	-1.236724	0.2398
CointEq(-1)	-0.425853	0.262431	-1.622724	0.1306

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews9.

على ضوء النتائج المتوصل إليها في الجدول أعلاه، نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ للنموذج معنوي، وهو ما يعني تحقق العلاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، وهو ما يستعدي ضرورة البحث عن العلاقة طويلة الأجل وهو ما سنوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): نتائج تقدير أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر بمنهج ARDL في الأجل الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXP	2.212593	0.839316	2.636185	0.0217
IMP	1.420763	0.527840	2.691657	0.0196
C	797496.45603	406195.021879	1.963334	0.0732

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews9.

على ضوء النتائج المتوصل إليها في الجداول السابقة والجدول رقم (02) في الملحق فقد كانت القدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد المصحح 99.92%، كما أن اختبار (FISHER) أثبت أن النموذج معنوي ككل، بالإضافة إلى أن اختبار (STUDENT) أثبت أن الصادرات معنوية على المدى الطويل والقصير في الفترة الحالية بدرجة أكبر من الفترات المبطةأهم مستوى معنوية 5%، فارتفاع الصادرات بـ 1% يرتفع النمو الاقتصادي بـ 2.21%، في الأجل الطويل وفي الأجل القصير بـ 1.07%؛ أما الواردات فهي الأخرى تساهم في زيادة النمو الاقتصادي بـ 1.42% في الأجل الطويل وفي الفترة المبطةأ بـ 1.56%، كما أمم عامل التعديل (λ_0) وهو معامل النمو الاقتصادي المؤخر بفترة واحدة معنوي عند 13%

ويأخذ الإشارة السالبة المتوقعة، وبالتالي وجود آلية تصحيح الخطأ في النموذج المقدرو. قيمته (-0.4258) تشير إلى أن النمو الاقتصادي يصحح من اختلال قيمتها التوازنية في الأجل الطويل بنحو (42.58%).

IV. مناقشة النتائج

بالرغم من أن النماذج القياسية توفر إطارا تحليليا كميا وأداة مساعدة في عمليات التفكير في السياسات، إلا أنها لا تشكل بديلا عن ممارسة التفكير المنطقي في إصدار الأحكام والفصل بين مختلف خيارات السياسة الاقتصادية (بن زعرور، 2013، ص 110)، فتحليل الواقع الجزائري في مختلف الجوانب سيمنح منا لوقوف على حقيقة التنمية الاقتصادية، وهل فعلا ساهم الانفتاح التجاري في بناء أداء اقتصادي متميز؟، وذلك من خلال تحليل مؤشر تنافسية الاقتصاد الجزائري؛ التنافسية السياحية والتنمية البشرية بالجزائر. كون هذه النقاط من المحاور الأساسية في بلورة حقيقة التنمية الاقتصادية لأي مجتمع.

IV. 1. تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري

يتم تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال تنافسية القطاع الحقيقي، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبيئة الأعمال والجاذبية الاستثمارية.

IV. 1.1. تنافسية القطاع الحقيقي في الاقتصاد الجزائري

لتحليل تنافسية القطاع الحقيقي في الاقتصاد الجزائري نعلم على الجدول التالي للفترة 2014-2020

الجدول رقم (07): تنافسية القطاع الحقيقي بالجزائر ومكانته دوليا

المؤشر	2014	2016	2017	2018	2019	2020	القيمة المعيارية للفترة (2017- 2020)	قيمة مؤشر القطاع الحقيقي الناتج عن كل المؤشرات بلغ: - 0,406 وترتيب الجزائر كان 20 من أصل 25 دولة
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	3.8	3.3	1.3	1.4	0.8	-0.7	-0.035	
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (بالأسعار الثابتة)	4676	4282	4044	5115	3948	3310	-0.653	
معدل التضخم %	2.9	6.4	4.8	6.4	5.6	2.4	0.182	
معدل البطالة %	10.2	10.2	11.7	11.7	11.4	12.8	-0.307	
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي %	0.7	6.0	4.4	4.3	4.5	4.9	-1.215	

المصدر: - تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية 2019، العدد 03، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة. ص 42.

- تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية 2022، العدد 05، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة. ص ص

يشير الجدول (07) إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة انخفض من 3,8% سنة 2014 إلى -0,7% سنة 2020، كنتيجة للسياسة الإنكماشية المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية لمواجهة تداعيات الأزمة النفطية لسنة 2014 والتي أفضت إلى تراجع كبير في حجم الإنفاق الحكومي وتآكل احتياطي الصرف من النقد الأجنبي، كما صاحب ذلك زيادة في الضرائب خاصة على المنتجات الطاقوية الوقود والكهرباء، وهو سمح بتراجع حجم الاستثمار الخاص والأعمال لدى مختلف الأعوان الاقتصاديين. بالإضافة على تداعيات أزمة كورونا وانعكاساتها على مختلف الاقتصاديات العالمية. كما أن معدل التضخم ارتفع من 2,9% إلى 5,6% سنة 2019 بسبب عجز الإنتاج المحلي على تلبية الطلب المتزايد وكذا تقييد الواردات، بالإضافة إلى سياسة الحكومة الجزائرية آنذاك بالجوء إلى عملية التمويل غير التقليدي، ومن جهة أخرى فإن مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضعيفة إن أنها لم تتجاوز 5% في أغلب الفترات إلا أنها سجلت سنة 2016 نسبة معتبرة بلغت 6%. وعليه فإن تنافسية القطاع الحقيقي بالجزائر تبقى ضعيفة وهو ما نلمسه من ترتيبها والذي كان 20 من أصل 25 دولة شملها التقرير.

IV. 2.1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبيئة الأعمال وجاذبية الاستثمار بالجزائر

للقوف على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر نعتد على الجدول التالي:

الجدول رقم (08): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمستحدثة بالجزائر للفترة 2012-2021

2021	2019	2018	2017	2016	2014	2012	
1286365	1171945	1093170	1074503	1022621	852053	711832	عدد المؤسسات
57129	31194	31884	73314	108538	76551	55144	المؤسسات المستحدثة

Source: Bulletin d'information statistique de la PME ; 2013 ; 2015 ; 2017 ; 2019 ; 2022 Ministère de l'industrie et de la promotion de l'investissement Direction générale de la veille stratégiques, des études économique et des statistique, Alger,

من خلال المعطيات المتوفرة؛ يشير التطور الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر إلى الاتجاه التصاعدي، فبعدما سجلت 711832 مؤسسة سنة 2012 وب 55144 مؤسسة مستحدثة خلال نفس السنة، ارتفع العدد إلى 852023 مؤسسة سنة 2014 ثم وصل العدد الإجمالي إلى 1074503 مؤسسة سنة 2017. كما أن سنة 2018 حدث فيها تراجع كبير في عدد المؤسسات المستحدثة بواقع 41430 مؤسسة، بسبب التراجع الحاد في أسعار النفط والذي لم يتح للقطاع القدرة التمويلية المناسبة لاستقطاب مؤسسات أخرى. غير أن عدد المؤسسات المستحدثة تحسن؛ ليصل سنة 2021 إلى حوالي 57129 مؤسسة وهذا نتيجة لتحسن أسعار النفط والتعافي من أزمة كورونا. ومع ذلك يبقى دورها يبقى محدودا في احتواء البطالة، وتحقيق مستوى مقبول من الدخل للعاملين يكفل لهم العيش الكريم، وهذا راجع لعد أسباب منها:

- عدم رغبة فئة الشباب على المبادرة لإنشاء مؤسسات صغيرة: بسبب الافتقار للمهارات والمكتسبات الضرورية لإنجاح المشاريع، والتي من أهمها الحس الاستثماري وروح المبادرة الفردية التي تضمن البقاء في سوق المنافسة، كما تعمل العديد من

العوامل الاجتماعية والثقافية على إضعاف روح المبادرة والرغبة في التشغيل الذاتي، من بينها التوجه التقليدي للعمل في الوظائف الحكومية لتمييزها بمنافع وظيفية تفوق تلك المتوفرة في القطاعات الأخرى (الأسرج، 2010، ص52).

- **ضعف الطاقة الابتكارية وتوطين التكنولوجيا:** يشكل الابتكار العنصر الأكثر أهمية في ضمان توفير الميزات التنافسية للمشروعات الصغيرة، وتكمن أهميته في كونه يؤثر على عدد من العوامل المرتبطة بالتنافسية كالتكلفة والاستخدام وتوزيع الدخل ونوعية المنتجات وحصصها في الأسواق.
- **بيئة أعمال غير مناسبة:** لمعرفة الأوضاع بيئة الأعمال الجزائرية نلاحظ الجدول التالي.

الجدول رقم (09): بيئة الأعمال الجزائرية للفترة 2014-2020

المؤشر من 0 إلى 100	2014	2016	2017	الترتيب	مؤشر بيئة الأعمال متوسط
بدء النشاط التجاري	45.5	44.7	47.61	21	الفترة (2017-2020) بلغت (-1.096) وكان ترتيب 24
تسجيل الملكية	43.8	43.8	50.7	24	
الحصول على الكهرباء	60.0	60.1	59.9	24	
حماية المستثمرين	33.3	33.3	33.3	23	
دفع الضرائب	45.0	46.1	55.6	23	

المصدر: تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية 2019، العدد 03، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، ص42.

تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية 2022، العدد 05، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، ص26.

تتركز المؤشرات المبينة في الجدول أعلاه على المتطلبات الأساسية لبدء النشاط التجاري والإجراءات الأساسية لنقل سند

ملكية عقار تجاري إلى المشتري وكذا الحصول على الكهرباء وتزويدها للمستودعات الخاصة بالمشروع، فترتيب بيئة الأعمال الجزائرية لكل مؤشر يبقى متأخر مقارنة بالدول التي شملها التقرير، وهو ما يؤكد على أن بيئة الأعمال بالجزائر لا توفر الدعم اللازم للقطاع الخاص بسبب البيروقراطية وطول الإجراءات الحكومية لبدء النشاط التجاري وتسجيل الملكية بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية الداعمة للمؤسسات خاصة ما تعلق بالحصول على الكهرباء والتي يعاني أغلب المستثمرين وبالأخص في الجانب الفلاحي، ولقد استمر هذا التأخر للفترة (2017-2020) إذ أن القيمة المعيارية للمؤشرات الفرعية لبيئة الأعمال لهذه الفترة (-1.096) واحتلت الجزائر بذلك المرتبة 24 من أصل 25 دولة في التقرير.

وعليه فإن توفير بيئة مناسبة لتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية لا يتوقف على بيئة الأعمال وإنما يتعدى ذلك إلى البيئة التحتية الجاذبة للاستثمار، فحاذية الاستثمارات وتشجيعها سواء الأجنبية منها أو المحلية لإقامتها في الجزائر يعد عنصرا هاما ضمن بيئة الأعمال والذي ينبغي أن توليه السلطات الجزائرية الأهمية والمكانة المناسبة في ظل التحولات الاستثمارية العالمية الحديثة (عروس، 2021، ص220).

IV. 2. تحليل واقع القطاع السياحي الجزائري من منظور المؤشر العالمي لتنافسية السياحة

تعتبر السياحة من المصادر الأساسية للمشاركة في حركة التنمية الاقتصادية، فتتمتع السياحة تعد بديلا هاما بالنسبة للاقتصاد الجزائري للإسهام في زيادة الدخل الوطني والفردى الحقيقي، وإعطاء صورة شاملة وحضارية لكل المقومات الطبيعية

والإنسانية والمادية السياحية بالجزائر. وللإطلاع على المكانة الدولية للجزائر ضمن مؤشر تنافسية السياحة نعتمد على الجدول التالي:

الجدول رقم (10): تطور المؤشر الكلي لتنافسية السياحة والسفر في الجزائر خلال الفترة 2007-2017

السنة	2007	2009	2011	2013	2015	2017
المؤشر الكلي	93	115	113	132	123	118
	3.67	3.31	3.37	3.07	2.9	3.07

Source: word Economic Forum, The travel Competitiveness report (2007,2009,2011,2013,2015,2017)

من نتائج الجدول أعلاه، تتضح المكانة المتأخرة للجزائر بين الدول في مجال السياحة بالإضافة إلى توسع تدهورها مقارنة بسنة 2007 أي كان ترتيب الجزائر 93 عالميا، ويمكننا تلخيص ذلك للعناصر التالية: نتائج المؤشرات الرئيسية لتنافسية القطاع السياحي في الجزائر في النقاط التالية (إيدر، 2020، ص 190):

- عدم قدرة الجزائر على جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية في المجال السياحي؛
- الوضع المزري الذي يعرفه قطاع الخدمات الصحية خاصة العمومية منه؛
- العجز الكمي ونوعي في تكوين وتدريب اليد العاملة بالقطاع، بالنظر إلى النقص الفادح لمؤسسات التكوين السياحي بالإضافة إلى المناهج البيداغوجية التقليدية التي لا تواكب المتطلبات الحديثة لسوق العمل السياحي؛
- ضعف استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في القطاع السياحي مما أدى إلى افتقار وكالات السياحة والأسفار للأساليب الحديثة في تسويق الوجهة السياحية؛
- ضعف البنية التحتية لوسائل النقل باختلاف أنواعها، (نقص في الرحلات الدولية خاصة المباشرة منها).

IV. 3. واقع التنمية البشرية بالجزائر كمتطلب للتنمية الاقتصادية

ينظر للتنمية البشرية على أنها عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها من خلال الاستثمار في التعليم، الصحة والتغذية، أما من جانب الاستفادة منها فمعناه استخدام القدرات البشرية في زيادة الإنتاج والتمتع بالفراغ والمشاركة في الشؤون الاجتماعية، السياسية والثقافية، أين يعتبر الإنسان محور عملية التنمية فهو وسيلتها وهدفها (عدلي، 2000، ص 159). ولتتبع واقع التنمية البشرية في الجزائر، نعتمد على تقرير التنمية البشرية والذي تم رصده بناء على أربع مؤشرات رئيسية والموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): أدلة التنمية البشرية بالنسبة للجزائر لسنة 2019

دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية معدلا	دليل التنمية البشرية حسب الجنس	دليل الفوارق بين الجنسين	دليل الفقر متعدد الأبعاد
0.759	0.604	0.865	0.443	0.008

المصدر: تقرير التنمية البشرية لسنة 2019، ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 23.

لقد كان ترتيب الجزائر ضمن مؤشر دليل التنمية البشرية لسنة 2019 الخامس والثمانون (85) بقيمة معدل دليل التنمية البشرية 0,759 وهو يصنفها في التنمية البشرية المرتفعة جدا من أصل 189 دولة شملها التقرير. غير أن الجزائر لم تحافظ على هذه المرتبة حيث حلت في المرتبة 96 سنة 2020 و 91 سنة 2021 بقيمة مؤشر دليل التنمية البشرية 0,745، سنة 2021 فالأزمات المتعددة التي بات يشهدها العالم تعيق التقدم في مجال التنمية البشرية والتي تتراجع في غالبية الدول. ومع ذلك تبقى الجزائر في مراتب منخفضة ومتراجعة، مما يعني أن المحافظة على مكاسب التنمية البشرية تبقى غير مضمونة، إلا من خلال توسيع الجهود ذات الصلة المباشرة بتحسين القدرة المعيشية للمواطن وتوفير متطلبات العيش الكريم واستغلال الانفتاح الجاري لهذا الغرض.

V. الخلاصة

لقد ساهم الانفتاح التجاري والمدعوم بأسعار قطاع المحروقات بالجزائر في توسيع الإنفاق على العديد من الاستثمارات ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية، إلا أن هذه المساهمة تبقى محدودة في الاقتصاد الوطني وخاصة على المدى الطويل في جانب الواردات. وهو ما وضحته النماذج القياسية المقدرة من أنه يوجد تأثير للصادرات والواردات على النمو الاقتصادي (كمؤشر للتنمية الاقتصادية) عند مستوى معنوية 5% مما يعني صحة الفرضية الأولى.

كما أن تحليل تنافسية الاقتصاد الوطني تبقى ضعيفة في السنوات الأخيرة خاصة ما تعلق بمعدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي، وكذا مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وهو ما يعني عدم صحة الفرضية الثانية، ومن جهة أخرى فإن الانفتاح التجاري لم يساعد الجزائر على جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية في المجال السياحي وتوفير المتطلبات الحديثة للسوق العمل السياحي لإعطاء نقلة نوعية للسياحة الجزائرية؛ مما يعني عدم صحة الفرضية الثالثة.

وفي جانب التنمية البشرية فقد خطت الجزائر خطوات مهمة في هذا الجانب فأصبحت مصنفة من الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، مما يؤكد على أهمية الانفتاح التجاري في تعزيز هذا الجانب خاصة من خلال إتاحة التعليم والصحة المجانيين للجميع وتوفير متطلباتهما، وهو ما يضيف إلى صحة الفرضية الرابعة.

بصفة عامة؛ فإن أهمية الانفتاح التجاري بالنسبة للتنمية الاقتصادية بالجزائر لا يمكن تجاهلها، إلا أن اعتماد الانفتاح التجاري سعر النفط كنقطة انطلاق يجعل التنمية الاقتصادية الجزائرية كثيرة التأثير بصدماته الخارجية، وهو ما يؤدي إلى عدم القدرة على إحداث تغيير هيكلي حقيقي في بنية الاقتصاد الجزائري لاستدامة التنمية الاقتصادية على المدى الطويل. وعليه فإذا كان الانفتاح التجاري يشكل حافزا لدفع التنمية الاقتصادية بالجزائر، فإن ذلك يتطلب معه ضرورة البحث عن مختلف العوامل والظروف لجعل الانفتاح التجاري قادرا على تحويل الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد متمكن قادر على تحقيق تنمية اقتصادية جيدة ومستدامة، ولهذا فإن الدراسة بما يلي:

- ضرورة تحسين جاذبية الاقتصاد الوطني للتدفقات الاستثمارية الخارجية وتوطينها لتسريع النمو؛
- تشجيع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها؛
- تفعيل التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية بالاستخدام الكفء للمصادر والتفكير في المستقبل مع الحفاظ على القيم العامة للمجتمع؛
- ضرورة احتواء الاقتصاد غير الرسمي وتفهم السوق وتسهيل الدخول إليه؛

V. المراجع:

المراجع العربية:

الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان؛ الجزائر؛

- 11 - عروس، أمينة، (2021)، أثر قطاع المحروقات على التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة تقييمية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر؛

المراجع الأجنبية:

- 1- Bertrand Blancheton, (2014), Ouverture commerciale croissance et développement : malentendus et ambiguïtés des débats. Première Journée du développement du GRES « le concept de développement en débat », <http://harribey.u-bordeaux4.fr/colloques/blancheton.pdf>. consulté Le : 18/01/2015;
- 2- Halit Yanikkaya, (2003), Trade openness and economic growth : a crossemprirical investigation, Journal of development economics, Vomume 72, Issue 1, P 57-89;
- 3- Jean-Marc Siroën, (2000), L'ouverture commerciale est-elle mesurable?. Colloque Ouverture économique et développement, <http://www.dauphine.fr/siroen/siroen.PDF> Tunis.22-23-24 Juin2000. p3,consulté Le : 19/10/2014 ;
- 4- Marilyne Huchet-Bourdon, Chantal le Mouel, Mariana Vijil, (2018), The relationship between trade openness and economic growth : Some new insights on the openness, The World Economy, 41,(01) , P(59-76);
- 5- Merale Fetahi-Vehapi, Luljeta Sadiku, Mihait Petkovski, (2015), Empirical Analysis of the Effects of Trade Openness on Economic Growth: An Evidence for South East European Countries, Procedia Economics and Finance; Volume 19, P17-26.
- 6- Michel Zabato, (1996), Macroéconomie élémentaire. Paris, Armand colin ;

- 1 -الأسرج، حسين عبد المطلب، (2010)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية . مجلة الباحث ، العدد 08، ص ص 186-200؛
- 2 -إيدير، رانية، (2020)، تشخيص واقع القطاع السياحي الجزائري ومساهمته في التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (2000-2017)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر؛
- 3 -بن زعرور، شكري، (2013)، صياغة السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر: هل من حاجة إلى الإسترشاد بالنماذج الإقتصادية القياسية؟، مجلة الأبحاث الإقتصادية، العدد 08، ص ص 95-112.
- 4 -بوشنافة، رضا، (2015)، الإنفتاح التجاري ومدى استجابة الصادرات غير النفطية للنمو الاقتصادي: تحليل قياسي. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، الجزء 1، العدد 11، ص ص 206-220؛
- 5 - بوطاحون، عدلي عليا، (2000)، إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية، مصر، المكتب الجامعي الحديث.
- 6 -جمال قاسم حسن ، محمد إسماعيل ، (2014)، تنافسية الصادرات في الدول العربية . صندوق النقد العربي، <http://www.arabmonetaryfund.org>، تاريخ الاطلاع 2022/12/10؛
- 7 -حسان خضر ؛ (2015)، مؤشرات أداء التجارة الخارجية . المعهد العربي للتخطيط، <http://www.arab-api.org>، تاريخ الإطلاع: 2022/12/14؛
- 8 -السواعي، خالد محمد، (2006)، التجارة والتنمية ، الأردن، دار المناهج؛
- 9 -طبية، عبد العزيز ، (2012)، أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستدام دراسة حالة دول شمال أفريقيا خلال الفترة 1990-2010، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ؛ جامعة الجزائر 03، الجزائر؛
- 10 - عبدوس، عبد العزيز ، (2011)، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول دراسة حالة

Arab countries. Arab Monetary Fund, <http://www.arabmonetaryfund.org>, consulté Le : 10/12/202.

7- Hacen, kheder, (2015), Foreign trade performance indicators, Arab Planning Institute, <http://www.arab-api.org>, consulté Le : 14/12/202.

8- El souaai, Khaled Mohamed, (2006), Commerce and Development, Jordan, Dar el manahidj.

9- Taiba, Abdelaziz, (2012), The impact of economic openness on sustainable economic growth A case study of North African countries during the period 1990-2010, Ph.D. Thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Algeria3, Algeria.

10- Abdouche, Abdelaziz, (2011), The policy of trade openness and its role in raising the competitiveness of countries. Study the case of Algeria, Ph.D. Thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Tlemcen, Algeria.

Arous, Amina, (2021), The impact of the hydrocarbon sector on economic development in Algeria, an evaluation study, Ph.D. Thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Blida 2, Algeria

References translate from Arabi :

1- El asrsdj , houcine abdlemlotaleb, (2010), Small and medium enterprises and their role in employment in the Arab countries, El-bahith Review, N08, P P 186- 200.

2- Idir, Rania, (2020), Diagnosing the reality of the Algerian tourism sector and its contribution to the economic development in Algeria during the period (2000-2017), Ph.D. Thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Blida 2, Algeria.

3- Ben Zaarour Choukri, 2013, Formulation of Macroeconomic Policies in Algeria: Is there a Need to Be Guided by Standard Economic Models ?, Journal of Economic Research, No. 08, Blida University 2, Algeria, 2013, p. 95, p. 112.

4- Bouchenafa, redha, (2015), Trade openness and the extent to which economic growth responds to non-oil exports: an econometric analysis, The Economic and Human Development Magazine, V01, N 11, P P 206-220.

5- Boutahoune, Adli alia, (2000), Management and development of human and natural resources, Egypt, El makteb djameai al-hadith.

6- Djemal, kacem hacen, Mohamed, Ismail, (2014), Export competitiveness in the

VI. الملاحق :

الجدول رقم (01): البيانات الإحصائية للدراسة (الناتج المحلي الإجمالي؛ الصادرات؛ الواردات؛ الصادرات غير

النفطية) للفترة 1990-2020

السنة	الصادرات غير النفطية (من 1990 إلى 2013 دينار جزائري) (من 2014 إلى 2020 دولار أمريكي)						الواردات (دينار جزائري)	الصادرات (دينار جزائري)	GDP (دينار جزائري)
	السلع الغذائية	المنتجات الخام	منتجات نصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحي	سلع التجهيز الصناعي	سلع استهلاكية غير غذائية			
1990	448	287	1 891	27	681	600	101 284	86796	554 388,1
1991	997	780	3 064	91	1 106	761	219 391	139257	862 132,8
1992	1 693	686	4 843	43	1 414	943	232 237	180141	1 074 695,8

1993	2 312	607	6 701	0	497	1 168	235 928	205463	1 189 724,9
1994	1 199	835	7 191	73	327	799	302 909	340137	1 487 403,6
1995	5 265	1 960	13 065	238	861	2 909	488 270	513193	2 004 994,7
1996	7 444	2 408	27 149	164	2 518	8 539	732 103	495885	2 570 028,9
1997	2 149	2 337	22 316	37	1 346	1 331	801712	501582	2 780 168,0
1998	1 567	2 652	14 937	431	499	919	599 903	552359	2 830 490,7
1999	1 567	2 759	18 856	1 666	3 160	1 335	834 684	610527	3 238 197,5
2000	2 409	3 312	35 004	828	3 538	979	1658 515	690426	4 123 513,9
2001	2 163	2 859	38 938	1 700	3 477	927	1480 173	768086	4 227 113,9
2002	2 789	4 064	43 902	1 594	3 984	2 151	1499 933	957027	4 522 773,3
2003	3 714	3 869	39 388	77	2 322	2 708	1904 566	1047514	5 252 321,1
2004	4 259	6 476	41 095	21	3 396	995	2311 796	1319158	6 149 116,7
2005	4 942	9 805	48 094	34	2 643	1 031	3374 564	1493643	7 561 984,3
2006	5 327	14 163	60 147	65	3 163	3 162	3967 005	1558540	8 514 843,3
2007	6 136	11 757	68 843	42	3 189	2 405	4172 730	1916829	9 366 565,9
2008	7 657	21 542	89 308	68	4 335	2 084	5142 670	2572033	11 077 139,4
2009	8 193	12 302	50 259	19	3 076	3 559	3282 820	2854805	10 006 839,7
2010	23 405	6 977	78 568	59	2 235	2 237	4244 746	3011807	12 034 399,0
2011	25 881	11 717	108 994	26	2 561	1 115	5354 510	3442502	14 481 007,8
2012	24 438	12 996	118 398	92	2 493	1 480	5572 786	3907072	16 115 429,5
2013	31 921	8 650	115696	31	2 269	1 332	5157 233	4368548	16 569 270,8
2014	323	110	2 350	2	15	10	5 120 000	5 751 000	17 228 600
2015	239	105	1 685	0	17	11	4 139 830	5 935 540	18 255 500
2016	327	84	1 299	0	53	18	4 078 290	6 723 620	17 082 100
2017	349	73	1 410	0	78	20	4 208 020	6 227 110	18 587 600
2018	373	93	1626	0	90	35	4 860 680	7 027 940	20 509 500
2019	408	96	1445	0	83	36	35312	5 979 900	20 284 000
2020	437	71	1287	0	77	37	21925	5 381 700	19 473 000

المصدر:-المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات: مديرية الجمارك؛

–الديوان الوطني للإحصاء (ONS)؛

–بيانات بنك الجزائر.

– تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية 2019، العدد 03، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة.

– تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية 2022، العدد 05، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة.

الجدول رقم (02): نتائج تقدير النموذج الأولي لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر

ARDL بمنهج

Dependent Variable: GDP				
Method: ARDL				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): EXP IMP				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 100				
Selected Model: ARDL(4, 4, 4)				
Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0001	5.891873	0.133234	0.785000	GDP(-1)
0.4845	-0.721434	0.141425	-0.102029	GDP(-2)
0.0001	5.512495	0.217300	1.197865	GDP(-3)
0.0000	-8.548199	0.152861	-1.306690	GDP(-4)
0.0000	12.78248	0.084169	1.075890	EXP01
0.0002	-5.391079	0.154566	-0.833280	EXP01(-1)
0.3310	1.013015	0.187520	0.189960	EXP01(-2)
0.0009	-4.402556	0.233567	-1.028290	EXP01(-3)
0.0000	10.26694	0.149797	1.537959	EXP01(-4)
0.0055	-3.379036	0.199526	-0.674207	IMP
0.0014	4.118120	0.257403	1.060018	IMP(-1)
0.0000	-6.618964	0.235907	-1.561458	IMP(-2)
0.0068	3.259663	0.383619	1.250469	IMP(-3)
0.1844	1.408509	0.376436	0.530214	IMP(-4)
0.0256	2.546919	133344.0	339616.3	C
10234589	Mean dependent var		0.999670	R-squared
6619673.	S.D. dependent var		0.999286	Adjusted R-squared
27.30474	Akaike info criterion		176900.4	S.E. of regression
28.02465	Schwarz criterion		3.76E+11	Sum squared resid
27.51881	Hannan-Quinn criter.		-353.6140	Log likelihood
1.122967	Durbin-Watson stat		2599.666	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.